

## إدارة المخاطر في المالية الإسلامية و دور الهندسة المالية

د/محمد عمراني

amra\_1966@yahoo.fr

(استاذ باحث /جامعة مستغانم-الجزائر)

د/محمد رمضان

ramdanifinance@yahoo.fr-

(استاذ باحث /جامعة مستغانم-الجزائر)

### الملخص

إن التطور الذي عرفته الصيرفة الإسلامية والانتشار المعبر لها خلال العقدین الأخيرین قد ابرز الحاجة إلى وجود صیغ تمويل وعقود إسلامية مستحدثة لم تكن معهودة عند أوائل المسلمین كالإيجار المنتهي بالتمليك والسلم الموازي والمشاركة المتناقصة والمرابحة المنظمة والتأمين التكافلي . إن هذه الأدوات وغيرها من الأدوات المستخدمة تمثل وعاءا متميزا یصح أن نسقط علیها وصف الهندسة المالية. تواجه الصناعة المالية الإسلامية مجموعة كبيرة من التحديات لعل من أهمها غياب أدوات لإدارة المخاطر تفي بالمتطلبات الشرعية من جهة و تحقق ميزة الكفاءة الاقتصادية من جهة أخرى. من هنا تبرز أهمية البحث عن مداخل مستحدثة و مبتكرة لتطوير أدوات مالية لإدارة مخاطر التمويل الإسلامي و لعل واحدا من هذه المداخل:الهندسة المالية الإسلامية من خلال إيجاد العديد من الأدوات التي تمكن من التعامل مع المخاطر على اختلاف أنواعها. و تناقش هذه الورقة مجموعة المفاهيم كالمخاطر و الهندسة المالية الإسلامية و بعض الأدوات التي يمكن ابتكارها للتعامل مع مخاطر التمويل الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: المخاطر - ادارة الخطر - التحوط - مشتقات مالية - هندسة مالية اسلامية.

### Risk Management in Islamic Finance and the role of financial engineering

#### ABSTRACT

the development of Islamic banking and knew what counts have spread over the last two decades has highlighted the need for the existence of an Islamic financing contracts and innovative formulas were not unusual when the early Muslims, such as rent and ending with ownership of peace and Parallel MMP organization and Murabaha and Takaful insurance. These tools and other tools used represent a distinct Aaoua true that we drop the description of financial engineering. Islamic finance industry is facing a wide range of challenges, most notably the absence of risk management tools to meet legal requirements on the one hand and achieve economic efficiency advantage on the other. From here highlights the importance of looking for innovative entries and to develop innovative financial tools to manage the risks of Islamic finance, and perhaps one of these approaches: Islamic financial architecture through the creation of many tools that enable to deal with the risks of different kinds. This paper discusses the concepts of Islamic financial engineering and some of the tools that could be devised to deal with the Islamic finance risk group.

**Keyword:** financial engineering Islamist, Risk management, prudential rules

تقدمت البنوك الإسلامية كثيرا خلال تاريخها القصير، حيث جاءت هذه البنوك كبديل للبنوك التقليدية لتوفر في المقام الأول فرصا استثمارية وتمويلية وتجارية تتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية الغراء حيث تشهد المؤسسات المالية الإسلامية تزايدا مستمرا يجعلها بحاجة لتقوية رسا ميلها وما يتطلبه ذلك من تشكيلة متنوعة ومتوا لفة من الأدوات والمنتجات المالية ذات جودة عالية تمتاز بالمصداقية والجاذبية مما يدفع إلى مزيد من البحث والتطوير في مجال الهندسة المالية.

وفي ظل هذا التقدم، وتقيد البنوك الإسلامية بالمبادئ الشرعية، فإن دراسة القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر في الصناعة المالية الإسلامية يعتبر موضوعا مهما و لاشك، نظرا لأن من بين أهم المهام لهذه البنوك هو إدارة المخاطر المصاحبة للتعاملات المالية بفعالية.

وباعتبار أن إدارة المخاطر من بين أهم مهام البنوك الإسلامية، فإن مستقبلها سيعتمد كثيرا على الكيفية التي تدير بها هذه المخاطر المتعددة التي تنشأ من تقديم خدماتها اذ تواجه الصناعة المالية الإسلامية مجموعة كبيرة من التحديات لعل من أهمها غياب أدوات لإدارة المخاطر تقي بالمتطلبات الشرعية من جهة و تحقق ميزة الكفاءة الاقتصادية من جهة أخرى. من هنا تبرز إشكالية هذه الورقة البحثية / نجاح المنتجات المالية الإسلامية مرتبط ومتطلبات تطوير أدوات التعامل مع الأخطار في ظل الالتزام بقواعد العمل المالي الإسلامي في تحقيق المعيرة و التجانس بين الممارسات المالية الإسلامية في العالم .

للإجابة عن هذه الإشكالية نتناول ابتداء عموم المخاطر في الصناعة المالية بشكل عام ثم نخرج على المخاطر التي تنطوي عليها الصناعة المالية الإسلامية اذ ما ينبغي أخذه بعين الاعتبار عند دراسة إدارة المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية هو طبيعة هذه المؤسسات في ذاتها، و بالضبط ما تعلق بهيكل الموجودات (ميزانية المؤسسة المالية). و اذا كانت الأخطار ملازمة للعمل المصرفي التقليدي و الإسلامي على حد سواء نتناول في المحور الثاني من المداخلة ان إذا كانت الهندسة المالية تستخدم لإيجاد حلول لمشاكل التمويل أو تحقيق مزيد من الأرباح أو لإدارة المخاطر فإننا سنركز على دورها في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية و سوف نركز على توضيح اسباب الحاجة الى منهج اسلامي لإدارة المخاطر لتفعيل وتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية من جهة، وتخفيف حدة الإضطرابات في الأسواق.

المؤلف الدولي الرابع للمالية الإسلامية

من حيث التصنيفات يمكن تقسيمها إلى (مخاطر منتظمة) غير قابلة للتنبؤ (ومخاطر غير منتظمة) مخاطر قابلة للتنبؤ (، حيث تمثل المخاطر المنتظمة تلك التي تنتج عن الحوادث غير المتوقعة أي أنها يمكن أن تحدث بشكل متكرر من كونها مترتبة على فرصة حقيقية، وبالتالي لا يمكن التغلب على هذا النوع من المخاطر بتشكيل محفظة ضخمة لا ارتباط بين مخاطر مكوناته، ويندرج تحت هذا النوع من المخاطر الخسائر المتولدة عن الظروف الاقتصادية العامة والتي تصيب كل المتعاملين بالسوق في ذات الوقت، أما المخاطر غير المنتظمة فهي تلك التي تتولد عن سلسلة من الأحداث والتي يكون حدوث أي منها صدفة، وهذه المخاطر تحدث وفقاً لتوزيعات احتمالية مختلفة، ويكون هذا النوع من المخاطر محدد أو و/أو محدوداً بالنسبة لكل وحدة اقتصادية.

أما عن الأنواع فيمكن الحديث عن تقسيم المخاطر التي تواجهها البنوك إلى مخاطر مالية وأخرى غير مالية، والمخاطر المالية إما عن النوع الأول فيدرج ضمنه مخاطر السوق ومخاطر الائتمان، أما المخاطر غير المالية فتشمل مخاطر التشغيل، المخاطر الرقابية والمخاطر القانونية.

#### - مخاطر السوق

تعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدراً لهذه المخاطر التي إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو نتيجة تغير أحوال المؤسسات الاقتصادية على المستوى الجزئي. فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد ككل. أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هنالك تغير في أسعار أصول أو أدوات متداولة يعينها نتيجة ظروف خاصة بها. على أن

تقلبات الأسعار في الأسواق المختلفة تؤدي إلى أنواع مختلفة من مخاطر السوق.

وعلى هذا، يمكن تقسيم مخاطر السوق إلى مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار السلع.

#### - مخاطر أسعار الفائدة

وهي عبارة عن تعرض المؤسسة المالية إلى تغييرات في أسعار الفائدة. وهي مخاطر تنشأ من عدة مصادر، فمخاطر إعادة التقييم تكون بسبب التفاوت الزمني لأجل وإعادة تقييم الأصول والخصوم، وحتى في حالة تشابه خصائص إعادة التقييم، فربما تظهر ما يعرف بمخاطرة الأساس وهي الفرق بين السعر الآني والأجل إذا لم يكن هناك ارتباط تام بين التعديل في أسعار الفائدة على الأصول والخصوم.

#### - مخاطر الائتمان

هي المخاطر التي ترتبط بالطرف المقابل في العقد، أي قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة وفي موعدها كما هو منصوص عليه في العقد.

#### - مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية، وتقل من مقدرة المؤسسة المالية على الإيفاء بالتزاماته التي حانت أجلها، وبما تكون هذه المخاطر نتيجة الصعوبة في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض (مخاطر تمويل السيولة)، أو تعذر بيع الأصول (مخاطر تسهيل الأصول).

بينما يمكن السيطرة على تمويل مخاطر السيولة من خلال الترتيب المناسب للتدفقات النقدية المطلوبة، والبحث عن مصادر جديدة لتمويل عجز السيولة، كما يمكن معالجة مخاطرة تسهيل الأصول من خلال تنويع محفظة الأصول ووضع قيود على بعض المنتجات ذات السيولة المنخفضة.

#### - مخاطر التشغيل

تكون مخاطر التشغيل نتيجة الأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث. وهي مخاطر الخسارة المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية، وتعود العوامل الداخلية إما إلى عدم كفاية التجهيزات أو الأفراد أو التقنية، وإما إلى قصور أي منها.

وبينما تكون المخاطر البشرية بسبب عدم الأهلية فإن المخاطر الفنية قد تكون من الأعطال التي تطال أجهزة الاتصالات والحاسب الآلي، أم مخاطرة العمليات فقد تحدث لأسباب عديدة منها أخطاء مواصفات النماذج، وعدم الدقة في تنفيذ العمليات، والخروج عن الحدود الموضوعة للسيطرة على التشغيل.

ونظراً للمشكلات التي تنتج من عدم الدقة في العمل، وفي حفظ السجلات، وتوقف الأنظمة، وعدم الالتزام بالضوابط الرقابية، هناك احتمال أن تكون تكاليف التشغيل أكثر من التكاليف التقديرية لها، الأمر الذي سيؤثر سلباً على الإيرادات.

## المخاطر القانونية

ترتبط المخاطر القانونية بعد وضع العقود المالية موضوع التنفيذ، أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات.

### ثانياً: المخاطر التي تختص بها صيغ التمويل الإسلامية

- 1- **التمويل بالمرابحة** - إن عقد المرابحة هو أكثر العقود المالية الإسلامية استخداماً، وإن أمكن تنميط العقد و توحيدِه فإنه يمكن أن تكون مخاطره قريبة من مخاطر التمويل التقليدي الربوي. وبصفة عامة فإن المخاطر التي تعترض هذه الصيغة التمويلية تتمثل في أن الصيغة الموحدة لعقد المرابحة قد لا تكون مقبولة شرعاً لجميع علماء الشريعة، وهذا ما يؤدي على ما يعرف بـ"مخاطر الطرف الآخر في العقد"<sup>1</sup>، وفقاً لقرار مجمع الفقه الإسلامي فإن الوعد في عقد المرابحة قد يكون ملزماً لطرف واحد (و هو بالنسبة للمجمع ملزم للزبون)، لكن فقهاء آخرين اعتبروه غير ملزم للزبون... وهذا يعني أن بإمكان الزبون التراجع عن إتمام عقد الشراء حتى بعد أن يصدر عنه الوعد و بعد أن يقوم بدفع العربون.
- 2- **التمويل بالسلم** - هنالك على الأقل نوعان من المخاطر في عقد السلم مصدرهما الطرف الآخر في العقد. وفيما يلي تحليل مختصر لهذه المخاطر:

- ✓ تتفاوت مخاطر الطرف الآخر من عدم تسليم المسلم فيه في حينه أو عدم تسليمه تماماً، إلى تسليم نوعية مختلفة عما اتفق عليه في عقد السلم. وبما أن عقد السلم يقوم على بيع المنتجات الزراعية، فإن مخاطر الطرف الآخر قد تكون بسبب عوامل ليس لها صلة بالملاءة المالية للزبون.<sup>2</sup>
- ✓ لا يتم تداول عقود السلم في الأسواق المنظمة أو خارجها، فهي اتفاق بين طرفين ينتهي بتسليم سلع عينية و ن تحويل ملكيتها. وهذه السلع تحتاج إلى تخزين و بذلك تكون هناك تكلفة إضافية و مخاطر أسعار تقع على المصرف الذي يملك هذه السلعة بموجب عقد السلم.<sup>3</sup>
- 3- **التمويل استصناعاً** - عندما يقدم المصرف التمويل وفق عقد الإستصناع، فإنه يعرض رأس ماله لعدد من المخاطر الخاصة بالطرف الآخر، وهذه تشمل الآتي:
  - ✓ مخاطر الطرف الآخر في عقد الإستصناع التي تواجهها المصارف و الخاصة بتسليم السلع المباعة استصناعاً تشبه مخاطر عقد السلم، حيث يمكن أن يفشل الطرف الآخر في تسليم السلعة في موعدها أو أنها سلعة رديئة، غير أن السلعة موضع العقد في حالة الإستصناع تكون تحت سيطرة الزبون (الطرف الآخر) و أقل تعرضاً للجوائح الطبيعية مقارنة بالسلع المباعة سلفاً. و لأجل ذلك، من المتوقع أن تكون مخاطر الطرف الآخر (المقاول) في الإستصناع أقل خطورة بكثير مقارنة بمخاطر الزبون في عقد السلم.
  - ✓ مخاطر العجز عن السداد من جانب المشتري ذات طبيعة عامة، بمعنى فشله في السداد بالكامل في الموعد المتفق عليه مع المصرف.
  - ✓ إذا اعتبر عقد الإستصناع عقداً جائزاً غير ملزم - وفق بعض الآراء الفقهية - فقد تكون هنالك مخاطر الطرف الآخر الذي يعتمد على عدم لزومية العقد فيترجع عنه.
  - ✓ وان تمت معاملة الزبون في عقد الإستصناع معاملة الزبون في عقد المرابحة، وان تمتع بخيار التراجع عن العقد ورفض تسليم السلعة في موعدها، فهناك مخاطر إضافية يواجهها المصرف الإسلامي عند التعامل بعقد الإستصناع.<sup>4</sup>

- 4- **التمويل مشاركة - مضاربة**. بصفة عامة تزيد المخاطر المتوقعة في صيغ المشاركة و المضاربة للأسباب التالية:
  - ✓ إذا كان المصرف الإسلامي يتلقى الأموال باعتباره عامل مضاربة لاستثمارها، و رأينا أن جزءاً من هذه الأموال يستثمر في التجارة بالبيع و الشراء، فإن من العقود التي يلجأ إليها في استثماراته عقد المضاربة (أو الفراض)، هذا يعني - في هذه الحالة - أنه يصبح صاحب رأس المال، و العميل المشارك يكون عامل المضاربة. و حيث أن عامل المضاربة وكيل أمين فهنا تكمن المخاطرة الأخلاقية، و لذلك كان لا بد من اتخاذ الوسائل الكفيلة بتقليل مخاطرة المضاربة.<sup>5</sup>
  - ✓ عدم وجود مطلب الضمان مع وجود احتمالات الخطر الأخلاقي.
  - ✓ الانتقاء الخاطئ للزبائن.
  - ✓ بسبب ضعف كفاءة المؤسسات المالية الإسلامية في مجال تقييم المشروعات و تقنياتها.

<sup>1</sup> يرجع السبب أساساً إلى أن عقد المرابحة التمويلية عقد مستحدث ...

<sup>2</sup> يمكن أن يكون للزبون مثلاً تصنيف ائتماني جيد لكن حصاه من المزروعات التي باعها سلفاً للمصرف قد لا يكون كافياً كماً و كيفاً بسبب الظروف الطبيعية....

<sup>3</sup> و هذا النوع من التكاليف و المخاطر خاص بالمؤسسات المالية الإسلامية فقط.

<sup>4</sup> قد تكون هذه المخاطر لأن المصرف الإسلامي، عندما يدخل في عقد الاستصناع، يأخذ دور لصانع و المنشئ و البناء و المورد. و بما أن المصرف في هذه المهن، فإنه يعتمد على المقاولين من الباطن.

<sup>5</sup> أ.د. علي بن أحمد السواس، "مخاطر التمويل الإسلامي"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 31 ماي-03 جوان 2005، ص36.

✓ ثم إن الترتيبات المؤسسية مثل المعاملة الضريبية و نظم المحاسبة و المراجعة، و الأطر الرقابية جميعها لا تشجع التوسع في استخدام هذه الصيغ من قبل المؤسسات المالية الإسلامية.<sup>6</sup>

## المحور الثاني: الهندسة المالية كمدخل لإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية

إن استخدامات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر و التحوط منها لا يمكن حصرها بسبب تشعبها ثم لأنها لا تتقيد بقيود إلا تلك التي أشرنا إليها عندما تطرقنا لخصائص الهندسة المالية الإسلامية. و لكن يمكننا عموماً تقسيم استخدامات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر إلى قسمين، الأول منها يستخدم عقود تقليدية<sup>7</sup> إسلامية، أي عقود مسماة في الفقه الإسلامي، و الثاني يستخدم العقود المستحدثة (مثل المشتقات الإسلامية و التوريق...) و هي التي ما يزال النقاش دائراً حول مدى مشروعيتها أصلاً. قبل التطرق إلى ذلك نعرض على مجموعة من المفاهيم التي لا بد منها.

### 1- الهدف من إدارة المخاطر

كما ورد سابقاً إن تحمل مستوى من المخاطر هو أمر لا مفر منه من قبل المؤسسات المالية و غير المالية على حد سواء، وذلك أثناء سعي هذه المؤسسات إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في النمو والاستمرارية و تحقيق العوائد و تعزيز الرقي بسمعتها و بالثقة بها، و تجنب الانحدار في أدائها الاقتصادي. إن هذا الأمر – أي تحمل مستوى محدد من المخاطر - يتطلب من المؤسسات أن تعمل على وضع إدارة هادفة للمخاطر لديها. و من أهم المؤسسات التي تفرض طبيعة عملها عليها إيجاد إدارة هادفة للمخاطر هي المؤسسات المالية و المصرفية، حيث تهدف إدارة المخاطر إلى التنسيق بين كافة الإدارات في المصرف و ذلك لضمان توفير كافة البيانات عن المخاطر المترتبة على جميع الأنشطة المصرفية و على الأخص تلك المتعلقة بمخاطر الائتمان و السيولة و السوق، و ذلك بشكل دوري و منتظم و في الوقت المناسب و في صورة تقرير شامل يتم إعداده بصفة دورية و يرفع إلى الإدارة العليا لمناقشته و اتخاذ الإجراء و الرضا الضرورية حياله. يضاف إلى ذلك التأكد من صحة البيانات و المعلومات و استمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير المخاطر الشامل بشكل دوري و دقيق، و يجب أن يتضمن هذا التقرير من بين أمور عديدة توصيات تتعلق بتخفيض مستويات التعرض سواء لبعض الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة أو بعض المناطق الجغرافية أو المجموعات ذات العلاقة المتربطة، و التي يشكل الحجم الكلي لالتزاماتها نسبة عالية من موجودات المصرف أو في علاقة بعض المخاطر بالعائد المتحقق منها.

إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو دعم إدارة المصرف لتتمكن من تحديد المخاطر تحديد أ صحيحاً و قياسها و وبالتالي الحد منها و مراقبتها بشكل صحيح على مستوى المصرف ككل، كما تهدف إلى التأكد من استيفاء كافة المتطلبات القانونية و على الأخص تلك المتعلقة بإدارة المخاطر و حصر إجمالي التعرض للمخاطر و تحديد تركيزاته و الآليات التي يجب إتباعها لتلافيه.

### 2- المبادئ السليمة لإدارة المخاطر

تتمثل المبادئ السليمة لإدارة المخاطر في سبعة مبادئ أساسية و وضعتها لجنة الخدمات المالية الأمريكية بناءً على دراسة أجرتها لخدمة هذا الغرض، و هذه المبادئ هي:

#### 1- مسؤولية مجلس الإدارة و الإدارة العليا

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر من قبل الإدارة العليا بالمصرف، و يجب أن يقوم مجلس الإدارة بمراجعة و الموافقة عليها. و يجب أن تتضمن سياسات إدارة المخاطر تعريف أو تحديد المخاطر و أساليب أو منهجيات قياس و إدارة و الرقابة على المخاطر.

#### 2- إطار إدارة المخاطر

يجب أن يكون لدى المصرف إطار لإدارة المخاطر يتصف بالفاعلية و الشمول و الاتساق. و يجب على الإدارة أن تخصص موارد تمويلية كافية للموظفين و لدعم إطار المخاطر الذي تم اختياره.

#### 3- تكامل إدارة المخاطر

حتى يمكن التحقق من تحديد التداخل بين المخاطر المختلفة و فهمها و إدارتها بصورة سليمة، فإنه يجب أن لا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض. إن التحليل السليم يتطلب تحليل المخاطر بصورة كلية و متكاملة نظراً لأن هناك تداخلاً بين المخاطر التي يواجهها المصرف.

#### 4- مسؤولية خطوط الأعمال

كما هو معلوم فإن أنشطة المصرف يمكن تقسيمها إلى خطوط أعمال مثل نشاط التجزئة و نشاط الشركات و سواها.... لذا فالمسؤولون عن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكونوا مسؤولين عن إدارة المخاطر المصاحبة لخط الأعمال المنوط بهم.

#### 5- تقييم و قياس المخاطر

إن جميع المخاطر يجب أن يتم تقييمها بصورة و صافية و بصورة منتظمة، كما يجب أن يتم تقييمها بصورة كمية حيثما أمكن ذلك، و يجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة و غير المتوقعة.

### 6- المراجعة المستقلة

<sup>6</sup> د. طارق الله خان، "إدارة المخاطر في الصناعة المالية الإسلامية"، مرجع سابق، ص 70-71.

<sup>7</sup> المقصود بالعقود التقليدية هنا عقود مستخدمة قديماً أي عقود مسماة في الفقه الإسلامي.

إن تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة يتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر واختبار فعالية أنشطة إدارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لضمان فعالية إطار إدارة المخاطر.

#### 7- التخطيط للطوارئ

يجب أن تكون هناك سياسات وعمليات لإدارة المخاطر في حالة الأزمات المحتملة والظروف الطارئة أو غير العادية ويجب أن تختبر جودة هذه السياسات والعمليات. إن هذه المبادئ والأسس تطبق على جميع المؤسسات المصرفية ويجب أن تستخدم للحكم على قوة وسلامة ممارسات المصرف في إدارة المخاطر

#### 2- العلاقة بين الهندسة المالية وإدارة المخاطر المالية

تعتبر المخاطرة عنصرًا مرتبطاً باتخاذ أي قرار مالي، فمعظم المسائل المرتبطة باتخاذ القرار المالي والتي تتضمن استثماراً أو رسماً للشركة، والتنبيؤ بالإفلاس، واختيار وإدارة المحفظة المالية والاستثمارية، وتقييم مخاطر الدولة، والتخطيط المالي، وتحليل الاستثمار، وسواها تتضمن بعض أشكال تحليل المخاطر المالية وذلك من أجل تحديد كيف أن العوامل ذات المنشأ الخارجي والمتعلقة بالبيئة الاقتصادية العامة، والعوامل الداخلية المتعلقة بالعمليات المالية للمؤسسة أو المنظمة يمكن أن تؤثر على حصيلته المالية. إن أهمية عملية إدارة المخاطر المالية قد تمت الإشارة إليها من قبل العديد من الباحثين، والذين قاموا بالتركيز على تحديد أشكال متعددة من المخاطر المالية، وتطوير أدوات ومنهجيات لتقييم وإدارة هذه المخاطر. وتتضمن عملية إدارة المخاطر:

#### 3- إجراءات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

لقد أدت التجربة العملية للمصارف الإسلامية إلى إفراز مبادئ وإرشادات لإدارة المخاطر لأنواع المخاطر المختلفة التي تواجه هذه المصارف. وقد استُنشِجت هذه المبادئ من واقع مناقشة الممارسات المتبعة في صناعة الخدمات المالية. إن إجراءات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية يمكن إجمالها في عدد من النقاط كما يلي:

أ. على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اتباع إجراءات سليمة لإدارة وتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر، بما في ذلك تحديد المخاطر وقياسها وتخفيفها ومراقبتها والإبلاغ عنها والتحكم فيها. إن هذه الإجراءات تتطلب تطبيق سياسات ملائمة، وسقوف وإجراءات وأنظمة معلومات إدارة فعالة لاتخاذ القرار وإعداد التقارير الداخلية عن المخاطر بما يتناسب مع مدى ونطاق وطبيعة أنشطة تلك المؤسسات.

ب. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتأكد من وجود نظام رقابي كافٍ يتضمن إجراءات مناسبة للمراجعة والمطابقة، ويجب أن تكون إجراءات الرقابة مطابقة للقواعد والمبادئ الشرعية، والسياسات والإجراءات الداخلية للمؤسسات المالية الإسلامية وتلك التي تفرضها السلطات الإشرافية، كما يجب أن تأخذ تلك الإجراءات في الاعتبار سلامة إجراءات إدارة المخاطر.

ج. إن التأكد من جودة نوعية تقارير الإبلاغ عن المخاطر التي تُقدَّم للسلطات الرقابية ودقة توقيتها هو من مسؤوليات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، والتي يجب أن يكون لديها نظام معتمد لإعداد التقارير، وأن تكون مستعدة لتقديم المعلومات الإضافية والطوعية اللازمة لتحديد المشاكل المستجدة التي يحتمل أن تؤدي إلى نشوء مخاطر انعدام الثقة، ويجب حيث يلزم أن تبقى المعلومات الواردة في التقرير سرية وأن لا يتم الإفصاح عنها للجمهور.

د. وفيما يتعلق بأصحاب حسابات الاستثمار، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تقوم بتقديم إفصاحات عن المعلومات لهؤلاء بصورة منتظمة لكي يتمكنوا من تقييم المخاطر المحتملة لاستثماراتهم والعوائد عليها، ومن أجل حماية مصالحهم عند اتخاذ قراراتهم، وتستخدم لهذا الغرض المعايير الدولية المعمول بها لإعداد التقارير المالية والمراجعة والتدقيق.

#### 4- إدارة المخاطر و التحوط منها باستخدام عقود مسماة في الفقه الإسلامي.

- 1- **البيع الحال.** وذلك بشراء جميع الاحتياجات المستقبلية حالياً ودفع قيمتها نقداً واستلامها وتخزينها. إن هذه الطريقة قد لا تكون ممكنة أو تكون ممكنة بتكلفة مرتفعة وذلك لأنه:<sup>8</sup>
  - ✓ قد لا تتوفر جميع الاحتياجات حالياً وخاصة المنتجات الموسمية.
  - ✓ قد لا تتوفر السيولة لشراء الاحتياجات حالياً
  - ✓ هناك تكاليف إضافية يتحملها المشتري مثل تكلفة التخزين والسلع و تكلفة الفرصة البديلة لثمن السلعة المخزنة التي سوف لن يحتاجها إلا في المستقبل.

<sup>8</sup> عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، "نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، المجلد 11، 1999، ص 67-68.

2- بيع السلم. و هنا يتم شراء احتياجاته المستقبلية و لكن بثمن حال، و بالتالي يحقق بيع السلم التحوط المطلوب بتثبيت ثمن الشراء المستقبلي، و لكن فقط لمن يستطيع أن يقوم بسد حاجة البائع للتمويل.<sup>9</sup>

## 5- استخدام الهندسة المالية في التحوط و ادارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية

### 1- بيع دين السلم (او التوريق الإسلامي)

يعتبر بيع دين السلم قبل بيعه من القضايا التي تثير خلافات فقهية. فقد اجاز الامام مالك رحمه الله اذا كان من غير الطعام و منعه سائر الأئمة. كما يمكننا من خلال تتبع التاريخ الإسلامي الوصول الى انها تم استخدام الهندسة المالية في كثير من المعاملات المالية و قد تعرض لهن الدين و البعض قد اجازه و من امثلتها ما اجاب به الامام محمد بن الحسن الشيباني و هي حلول و مخارج تستخدم الى يومنا هذا.

### 2- التوريق و ادارة المخاطر

التوريق هو صيغة للحصول على السيولة. و يوجد في الشرع الإسلامي صيغة كفوة و مشروعة. و ذلك من خلال عقد السلم. حيث يقبض المحتاج للسيولة النقد مقدما مقابل سلعة في الذمة مؤجلة. و اذا كان الدائن تاجرا كان اسلم محققا لمصلحة الطرفين. الراغب في السيولة ينتفع من خلال الحصول على النقد دون اجراءات اضافية و المشتري ينتفع من خلال ضمان حصوله على سلعة تدخل في نطاق تجارته كان يقوم مثلا ببيع السلعة لاجل و هذا سيعطى الممل فرصة افضل لتتويج محفظته الاستثمارية و هو افضل انواع تحييد المخاطر.

### 3- ادارة مخاطر عدم السداد او المماطلة في الدفع في عقود المرابحة لامر بالشراء

في هذا الصدد يقترح انه عندعجز المدين عن الدفع و علم المصرف بهذا يمكنه ان يدخل مع هذا المدين في شركة بقيمة الدين او الجوء الى اعادة الاتفاق على نسبة الربح بحيث تزيد هذه النسبة لصاح المصرف تبعا للزمن اذ يتاجل اليه الدفع

<sup>9</sup> و لذلك يسمي الفقهاء هذا البيع ببيع المحاويج.

## الخاتمة

من الواضح ان هناك نقصا كبيرا في أدوات إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية، وفي ظل عولمة أسواق المال وزيادة حجم المخاطر وحدثها وسرعة انتقالها، وكذا في ظل متطلبات لجنة بازل 2، فان ضرورة إيجاد منهج إسلامي لإدارة المخاطر تبدو جلية، وقد حاولنا من خلال بحثنا هذا عرض أحد مداخل تطوير الأدوات المالية الإسلامية لإدارة المخاطر، وهو مدخل الهندسة المالية الإسلامية لإدارة المخاطر. علما أن موضوع التحوط وإدارة المخاطر ما زال بحاجة إلى تأصيل في نظرية التمويل الإسلامي، بحيث توضح أصوله وتتنظم فروعه، ويمكن ذلك في ضوء نظرية الغرر في الفقه الإسلامي، كل ما يحتاجه الأمر هو توجيه مزيد من الجهود إلى هذا الجزء من الصناعة المالية الإسلامية، والذي سيبقى بقاء الصناعة ككل معتمدا عليه. و على العموم يمكن القول ان اهم دوافع او اسباب الحاجة الى مناهج لإدارة المخاطر هو ان عدم وجود مشتقات و أدوات مالية اسلامية للتحوط و ادارة المخاطر ادى و سيبقى وراء انسحاب الصناعة المالية الإسلامية من المعاملات المالية ذات المخاطر المرتفعة (مثل المضاربة و المشاركة) و اعتمادها على صيغ التمويل المضمون و المنخفض المخاطر (مثل المرابحة). و يمكن لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية زيادة الكفاءة عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية و سد العجز في هذا المجال و ذلك بالجمع بين الخاصيتين الكفاءة الاقتصادية و المصداقية الشرعية.

## المراجع:

1. السويلم، سامي، صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي، (مركز البحوث، شركة الأرجحي، المصرفية للاستثمارات 2000).
2. قندوز عبد الكريم، إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية من الحلول الجزئية إلى التأصيل، بحث مقدمة لمؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي 2009.
3. الإدارة الاستراتيجية لمخاطر البنوك، النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، الفصل الثاني، حزيران 2007.
4. عبد الحي محمد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2010
5. المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسة (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، كانون الأول 2005.
6. الأيجي كوثر، قواعد قياس الريح وتوزيعه في المصرف الإسلامي، بحث منشور، مجلة العلوم الإدارية والسياسية، العدد الأول، أيار 1985.
7. إبراهيم الكراسنة، 2006 "أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر"، صندوق النقدي العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
8. طارق الله خان، أحمد حبيب، 2003، "إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، ورقة مناسبات رقم 05، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية.
9. طارق عبد العال حماد، 2003، "إدارة المخاطر"، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر.
10. عبد الكريم قندوز، "الهندسة المالية الإسلامية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 20، العدد 02، م 2007/1428 ص 4-44.
11. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2005، "المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسة (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم الخدمات المالية الإسلامية
12. Risk Management Process, Guiding Principles of Risk Management for Institutions (Other than Insurance Institution) Offering only Islamic Financial Services, IFSB 2005.